

## سلوك إدارة الأرباح في الكيانات الاقتصادية الجزائرية في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي

فؤاد صديقي (\*)

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

**ملخص :** يعتبر سلوك إدارة الأرباح في الكيانات الاقتصادية الجزائرية من أهم التحديات التي تثير انشغال أصحاب المصلحة خاصة (المستثمرين و المقرضين)، هذه الدراسة تجيب على إشكالية جوهرية حول سلوك إدارة الأرباح في الكيانات الاقتصادية الجزائرية في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي. خلصت الدراسة إلى أن الكيانات الاقتصادية الجزائرية تمارس سلوك إدارة الأرباح في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي، وكذا وجود ارتباط معنوي بين فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي وممارسة سلوك إدارة الأرباح في الكيانات الاقتصادية، كما خلصت إلى وجود ارتباط غير معنوي بين ممارسة سلوك إدارة الأرباح و قطاع النشاط، الحجم والشكل القانوني للكيان.

**الكلمات المفتاح :** سلوك إدارة الأرباح، نظام المحاسبي المالي، خيارات محاسبية، نظرية الوكالة.

**تصنيف JEL:** M41.

### I. تمهيد:

إن انفصال الملكية عن الإدارة في الكيانات الاقتصادية اوجد تعارض في مجال تعظيم المنافع الاقتصادية لكل طرف، حيث يسعى المساهمين (الملاك) إلى الحفاظ على أصول الكيان التي يمتلكون نسبة من رأسمالها، كما أن المديرين (الإدارة) يسعون إلى تعظيم مكافأاتهم من خلال تحقيق أكبر مستوى من الأرباح للكيانات التي يديرونها.

تعتبر نظرية الوكالة من أهم النظريات التي تفسر السلوكيات الناتجة عن علاقة المساهمين بالمديرين، و تعتبر المعلومة المحاسبية والمالية أهم رابط بينهما، حيث يسعى المساهمين من خلال الاطلاع على القوائم المالية إلى المعرفة الوضعية المالية للكيان، أما الإدارة فتعتبر المشرف الأساسي على عملية إعداد وتحضير القوائم المالية، كما أن المديرين تتوافر لهم إمكانية التأثير على محتوى القوائم المالية من أجل توجيه قرارات المستثمرين بما يضمن تحقيق المنافع الخاصة بهم، يدعى هذا السلوك حسب " Schipper 1989 " بـ "إدارة الأرباح".

إن التساؤل يكمن في بروز جوا قبول ممارسة سلوك إدارة الأرباح، حيث أصبح من المقبول إعلان إستراتيجية إدارة الأرباح، ويعود ذلك لعدة أسباب منها: السعي إلى الحفاظ على الصورة المتميزة للكيان من خلال تقريب التقديرات إلى الأداء المعلن، وكذا قوة المنافسة وخصائص نشاط الممارس وبالإضافة إلى عدم تجانس المعلومات المالية.

إن سلوك إدارة الأرباح يدخل ضمن المقاربات البحثية لنظرية الإيجابية في المحاسبة، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى تحليل الخبرات المحاسبية في الكيانات الاقتصادية، وذلك من خلال انجاز دراسات تجريبية تفسر تأثير خصائص الكيان (بنود التعاقد، تكلفة السياسة، الإشارة...) في سلوك إدارة الأرباح بخصوص القرارات المحاسبية.

تعتبر الكيانات الاقتصادية الجزائرية ملزمة بتطبيق أحكام وقواعد النظام المحاسبي المالي (SCF) ابتداء من الدورة المحاسبية 2010، حيث يجب احترام مبدأ قابلية المعلومات المالية للمقارنة من خلال إدراج عمود الدورة السابقة في القوائم المالية، كما يلزم مديري الكيانات بتعديل المعلومات المتعلقة ب (دورة 2009) بما يتوافق مع أحكام وقواعد النظام المحاسبي المالي (SCF)، من هنا تبرز إشكالية جوهرية:

**في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في الجزائر، هل الكيانات الاقتصادية تمارس سلوك إدارة الأرباح؟، وما مدى علاقة الارتباط بين خصائص الاقتصادية للكيان و ممارسة سلوك إدارة الأرباح؟**

**أهداف وأهمية الدراسة:** تهدف الدراسة إلى توضيح مدى ممارسة الكيانات الاقتصادية الجزائرية لسلوك إدارة الأرباح في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي من جهة، ومن جهة أخرى تفسير علاقة الارتباط بين ممارسة سلوك إدارة الأرباح وخصائص الاقتصادية للكيان (حجم الكيان، نسبة الاستدانة وقطاع النشاط...). أما أهمية الدراسة فتكمن في انجاز بحث تجريبي (تجربة إحصائية) تبين مدى ممارسة سلوك إدارة الأرباح في الكيانات الاقتصادية الجزائرية، وتفسير ارتباط هذا السلوك ببعض الخصائص الاقتصادية في الكيان.

### الدراسات السابقة :

- دراسة (Sarra Elleuch Hamza) <sup>1</sup> (2008)، بعنوان " **Les spécificités de la gestion des résultats des entreprises tunisiennes à travers une analyse qualitative** "، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم الأهداف التي تدفع بالكيانات الاقتصادية التونسية إلى ممارسة سلوك إدارة الأرباح، حيث حول الباحث الإجابة على إشكالية الدراسة بانجاز مجموعة من المقابلات مع خبراء ومهنيين في مجال دراسة سلوك إدارة الأرباح (محاسبين، محللين ماليين ومحافظي الحسابات ومديرين..).

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

- تسعى كيانات الاقتصاد المدرجة في البورصة التونسية إلى ممارسة سلوك إدارة الأرباح لأجل حماية أسهم وسندات الكيان من خسائر القيم. إلا أن السوق المالي التونسي يعتبر أقل نشاطاً، حيث تمثل البنوك المالية مصدر تمويل الكيانات في الاقتصاد التونسي.
- وجود ارتباط بين سلوك إدارة الأرباح وتركيب الكيانات الاقتصادية من خلال الكيانات الفروع حيث تتباين مدى صرامة القوانين التي تنظم نشاطات الكيانات الاقتصادية.
- يعتبر حجم الكيانات عامل مهم في تفسير سلوك إدارة الأرباح حيث أن الكيانات الصغيرة والمتوسطة هي أكثر ممارسة لسلوك إدارة الأرباح.
- تهدف الكيانات الاقتصادية التونسية من خلال ممارسة سلوك إدارة الأرباح إلى تخفيض التكاليف الضريبية وكذا تحسين ظروف الحصول على قروض.
- تتمثل أهم التقنيات المستخدمة في ممارسة سلوك إدارة الأرباح في تغيير معايير تقدير المخاطر الاستغلال و طرق تقييم عناصر المخزونات و تأخير وتسريع العمليات الاستغلال.

- دراسة (Saada Toufik) <sup>2</sup> (1995)، بعنوان " **Les déterminants des choix comptables. Étude des pratiques françaises et comparaison franco-américaine** "، تهدف هذه الدراسة إلى انجاز بحث تجريبي لاختبار النظرية المحاسبية الإيجابية في سياق الفرنسي مع المقارنة بالسياق الأمريكي، من خلال دراسة و تفسير دوافع سلوك تحديد الخيارات المحاسبية عند صياغة إستراتيجية السياسات المحاسبية.

حاول الباحث الإجابة على إشكالية الدراسة من خلال عينة شملت 74 كيان مدرج في البورصة، تتنوع نشاطاتها (البناء التوزيع، البترول، صناعة السيارات...) مع استثناء النشاطات البنكية والتأمين، كانت المعالجة باستخدام معطيات مالية لفترة (1989، 1990، 1991)، حيث كانت الخيارات المحاسبية متعلقة بالاهتلاكات، فارق الاقتناء، المخزونات، تعهدات التقاعد.

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

- في السياق الأمريكي الخيارات المحاسبية المتعلقة بالاهتلاكات تتأثر سلباً مع حجم الكيانات، حيث نجد الكيانات الكبرى تحدد سياسات الاهتلاك وفق طريقة الاهتلاك المتصاعد مقارنة بالاهتلاك الخطي وهذا يتوافق مع الفرضيات النظرية، أما سياق الكيانات الفرنسية فكان التأثير ايجابي بين حجم الكيان وخيارات طرق الاهتلاك؛
- في السياق الأمريكي الخيارات المحاسبية المتعلقة بتقييم المخزونات تتأثر سلباً مع حجم الكيانات، أما سياق الفرنسي فلا يوجد تأثير ذو دلالة على خيارات تقييم المخزونات؛
- الخيارات المحاسبية المتعلقة بالتعهدات التقاعد تتأثر إيجاباً مع حجم الكيانات في السياق الأمريكي، أما في سياق الفرنسي فكان التأثير سلباً بين حجم الكيان وخيارات طرق تحديد تعهدات التقاعد؛
- بصفة عامة الكيانات الكبرى الفرنسية تسعى في اتجاه رفع النتيجة عند تحديد الخيارات المحاسبية لصياغة إستراتيجية السياسات المحاسبية؛
- يكون التأثير ايجابياً لتركيب المساهمين و نسبة الاستدانة على تحديد الخيارات المحاسبية في الكيانات الفرنسية الاقتصادية، حيث كانت نتيجة الاختبار الفرضية متفقة مع الفرضية للنظرية الإيجابية في المحاسبة؛
- في سياق الفرنسي كانت نتيجة اختبار فرضية الحجم عكس الفرضية النظرية الإيجابية، كما أن الإشكالية تكمن في تباين النتائج عند استخدام رقم الأعمال مقارنة باستخدام مجموع الميزانية عند تحديد حجم الكيان.

- دراسة (الرفاعي إبراهيم مبارك) <sup>3</sup> (2010)، بعنوان " **جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على البيئة السعودية** "، في هذه الدراسة الباحث حاول دراسة علاقة جودة أنشطة المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، حيث اعتمد في تحديد مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح على نسبة ملير. أما بخصوص جودة المراجعة فاعتماد على أحد عشر مؤشر وهي ( المؤهلات العلمية للمراجع ، الشهادات المهنية للمراجع ، التدريب ، الخبرة ، حجم قسم المراجعة الداخلية ، حجم العمل المرتبط بالإعداد وعرض التقارير المعرفة بعمليات الشركة ، الاستقلالية التنظيمية للمراجعة الداخلية ، عدم المشاركة في عمليات الشركة ، التعددية ، وجود دليل لمراجعة الداخلية ، وجود نظام رقابة جودة أداء الوظائف المراجعة الداخلية ).

تم تحديد نسبة ملير للفترة الممتدة من 2005 إلى 2008 من خلال القوائم المالية المنشورة في الموقع الرسمي لسوق الأسهم السعودية، حيث شملت العينة 35 شركة من أصل 67 شركة تمثل حجم المجتمع، وذلك بعد استثناء قطاعات البنوك، التأمين، والشركات الزراعية التي تتميز بخصائص المحاسبة الخاصة.

كانت أهم النتائج ما يلي:

- وجود علاقة ذات دلالة معنوية وتأثير سلبي بين جودة المراجعة الداخلية وممارسات إدارة الأرباح، في شركات المساهمة السعودية؛
- كما أن المتغير حجم عمل المراجعة الداخلية هو ذات تأثير معنوي عكسي على ممارسات إدارة الأرباح؛
- أكد الباحث أن النتيجة السابقة منطقية، حيث أن ممارسات إدارة الأرباح تكون غالباً في مراحل إعداد وعرض التقارير المالية، مما يدل على أن فعالية المراجعة الداخلية تظهر عند ممارس مهامها في هذه المرحلة (إعداد وعرض التقارير المالية)، حيث يساعد في كشف أكبر لممارسات إدارة الأرباح والحد منها.

يظهر سلوك إدارة الأرباح بشكل واضح على المدى الطويل في الكيانات الاقتصادية، و تتعدد أشكاله وفق الدوافع والأهداف حيث نجد :

- إن دراسة سلوك إدارة الأرباح يجعل من المهم التطرق إلى الأفكار والمقاربات النظرية التي اهتمت بتوضيحه حيث نجد كل من: (RONEN et AL. 1977)، (RONEN et SADAN 1981)، (BUCKMASTER 1992)، (HEALY et WAHLEN 1999)، (JEANJEAN 2001)، (FIELDS LYS et VINEENT 2001)....
- تعتبر نظرية الوكالة من بين أهم النظريات التي تهتم بتفسير سلوك إدارة الأرباح من خلال توضيح طبيعة العلاقة بين الملاك (المساهمين) و الإدارة (المديرين)، حيث تسعى الإدارة إلى تعظيم المكافآت، أما المساهمين فيسعون إلى حماية عناصر أصول الكيانات الاقتصادي التي يمتلكونها ؛
- تعتبر نظرية كفاءة السوق المالي<sup>4</sup> (النظريات المالية) من أوسع النظريات في تفسير حجم ومجال مفهوم إدارة الأرباح من خلال التحليل وفق آليات كفاءة السوق، حيث كانت الفرضية الأساسية هي : "أن آليات السوق لا يمكنها إثبات وجود واضح ومعقول لإدارة الأرباح"، كما أن النظرية المالية السلوكية تعتبر إدارة الأرباح واضح بقوة في الكيانات الاقتصادية غير انه لا يتماشى مع هدف إيجاد إستراتيجية مالية متكاملة في الكيان؛
- وفق النظرية الايجابية في المحاسبة أن المديرين يسعون من خلال إدارة الأرباح إلى التأثير في توجيه قرارات المستثمرين من أجل تجنب مخاطر تحويل الثروة من كيان إلى آخر، كما أن مساهمة هذه النظرية في مجال سلوك إدارة الأرباح كانت مهمة وجوهرية من خلال وضع إطار تصوري يسمح بتصنيف مختلف أشكال هذا السلوك، وكذا انجاز العديد من الأبحاث التجريبية التي خلصت إلى وضع نماذج مختلفة تسمح بقياس مستوى إدارة الأرباح في الكيانات الاقتصادية باستخدام مؤشرات مختلفة مثل: المستحقات الكلية و متغير مكافآت<sup>5</sup> (مقاس بربحية كل سهم (BPA) ) و متغير الهيكل المالي للكيان (نسبة الاستدانة الصافية /الأموال الخاصة)....

## 1. مفهوم إدارة الأرباح :

- تتباين مفاهيم سلوك إدارة الأرباح نظراً لاختلاف المواقف من هذا الأخير حيث نجد :
- وفق ( Scott 2003) في سياق الخيارات المحاسبية<sup>6</sup> عملية اختيار المديرين للسياسات المحاسبية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة مسبقاً "
- وفق<sup>7</sup> COPELAND 1968 يستخدم عنوان التلاعب ويعرفه "وجود إمكانية إلى رفع أو تخفيض مستوى النتيجة الصافية المعلن عنها" لكن عنوان التلاعب يعتبر محدود الوضوح.
- وفق (Healy and Whalen 1999)<sup>8</sup> في سياق تطبيق المعايير المحاسبية هي " استخدام الإدارة لأحكامها الخاصة في عملية التقرير المالي والقيام بالصفقات بهدف تغيير التقارير المالية، إما لتضليل أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي الأساسي للكيان، أوفي إطار المنظور للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية التي يقرر عنها".
- وفق (SCHIPPER 1989) يعرفه<sup>9</sup> " هو ذلك التدخل المستمر في إجراءات عرض المعلومات المالية من أجل تحقيق أهداف شخصية "

## 2. فرضيات سلوك إدارة الأرباح للنظرية الايجابية :

وفق ZIMMERMAN. WATTS 1990<sup>10</sup> يرون وجود ارتباط واضح بين سلوك إدارة الأرباح وبعض المتغيرات في الكيان الاقتصادي مثل حجم الكيان، نسبة الاستدانة، مكافآت مجلس الإدارة، تركيبة المساهمين، المساهمات الأجنبية.

(1) الفرضية الأولى تكلفة السياسة:<sup>11</sup> وفق JENNJIAN 2002 أن الكيانات كبيرة الحجم تقيس تكلفة السياسة قبل إعلان النتائج، حيث أن الكيانات الكبرى تسعى إلى إدارة أرباحها لإظهار أفضل وضعية مالية لها ؛

- (2) **فرضية الاستدانة** : وفق ZIMMERMAN. WATTS 1990<sup>12</sup> أن انخفاض نسبة الاستدانة يدل على انخفاض مستوى المخاطر الإفلاس الكيان، حيث يسعى الكيان إلى إدارة الأرباح لتحسين إمكانيات الاقتراض من خلال تخفيض نسبة الاستدانة برفع قيمة الأموال الخاصة في القوائم المالية للكيان؛
- (3) **فرضية مكافأة مجلس الإدارة**<sup>13</sup>: وفق ZIMMERMAN. WATTS 1978 حيث أن المديرين يسعون إلى إدارة الأرباح بما يسمح بتعظيم مكافأته الخاصة كما أكد WIULLTAMS 2006<sup>14</sup> أن ارتفاع نسبة مكافأة مجلس الإدارة يؤدي إلى زيادة الدافع إلى سلوك إدارة الأرباح في الكيان الاقتصادي؛
- (4) **فرضية تركيبة المساهمين**<sup>15</sup>: وفق HEAUY AL 1999 أن المساهمين المؤسسين يميلون إلى تقييم المرتفع للعناصر الأصول، وكذا ممارسة ضغوط كبيرة لتأثير في إجراءات حوكمة الكيان. وفق AL AZOFRA 2000 أن المساهمين المؤسسين يحافظون على مساهمتهم في الأجل الطويلة والمتوسطة؛
- (5) **فرضية المساهمات الأجنبية**<sup>16</sup>: حيث أن وجود المستثمرين الأجانب يدفع بالكيان إلى تبني معايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، مما ينعكس على أساليب إدارة الأرباح في الكيانات الاقتصادية.

### 3. مجالات سلوك إدارة الأرباح في النظام المحاسبي المالي (SCF) من أهمها ما يلي :

- (1) طرق تقييم تكلفة المخزونات : هناك طريقتين :
- استخدام التكلفة المعيارية من خلال قيم المواد الأولية زائد مصاريف يد العاملة... (مصاريف الإنتاج)؛
  - تطبيق سعر بيع المخزونات منسوب إلى هامش الإجمالي للربح.
- (2) يعتمد في حساب تكلفة إخراج المخزون على طريقة التكلفة الوسطية المرجحة، أو طريقة الوارد أولا الصادر أولا.
- (3) طرق تحديد نسب التقدم عقود طويلة الأجل :
- طريقة مرجعية : يتم إدراج الأعباء والمنتجات وفق نسبة التقدم العمليات الانجاز؛
  - طريقة مرخص بها : يتم تسجيل المنتجات بقيم تعادل الأعباء المثبتة التي يكون تحصلها محتملا.
- (4) تقييم عناصر التثبيتات المعنوية والمادية :
- استخدام التكلفة التاريخية منقوص منها مجموع الاهتلاكات وخسارة القيمة ؛
  - إعادة تقييم وفق القيمة العادلة عند تاريخ إعادة التقييم (إفقال الحسابات).
- (5) تكلفة الاقتراض :
- معالجات مرجعية : من خلال التسجيل ضمن مصاريف الدورة التي تتحملها؛
  - معالجات مسموح بها: الإدراج المباشرة في تكلفة الاقتناء أو البناء أو الإنتاج الأصل المالي.
- (6) تقييم ومحاسبة العقارات الموظفة :
- طريقة القيمة العادلة عند إفقال الدورة ؛
  - طريقة التكلفة منقوص منها مجموع الاهتلاكات وخسارة القيمة.
- خيارات أخرى مثل درجة تقدير المؤنات التكاليف والأخطار، آجال اهتلاك التثبيتات، مؤشرات تحديد انخفاض قيم عناصر الأصول.

## II. الطريقة و الأدوات المستخدمة:

- **مجتمع وعينة الدراسة وأداة جمع البيانات**: في هذه الدراسة تم الاعتماد على القوائم المالية للكيانات الاقتصادية الجزائرية في فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث تم جمع مجموعة من القوائم المالية بشكل عشوائي، وتميزت عملية الانتقاء بالخصائص التالية :
- أن تكون القوائم المالية معدة وفق أحكام وقواعد النظام المحاسبي المالي (SCF) ؛
  - تم استثناء الكيانات التي تمسك محاسبة خاصة (قطاعية) مثل البنوك ووكالات التأمينات ؛
  - تم استثناء الكيانات التي لا تتوفر على محاسبة منتظمة ؛

بعد تجميع وفحص للقوائم المالية والتأكد من توفر الكيانات على المعايير المبينة أعلاه، حيث بلغ حجم العينة في النهاية (137 مشاهدة)، تتعلق (61) كيان مختلفة الحجم، حيث تنوعت هذه الكيانات حسب الانتشار الجغرافي في مختلف أقطار الوطن (الجزائر).

- **عملية الترميز وطرق الحساب** : تم استخدام المتغيرات التالية وهي: الشكل القانوني، حجم الكيان، قطاع النشاط، فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، ممارسة سلوك إدارة الأرباح.
- ◀ **الشكل القانوني** : صنفنا مشاهدات العينة حسب هذا المتغير إلى SARL، SPA، حيث تعطى قيمة وهمية لـ SARL بقيمة 1، لـ SPA قيمة 0؛
- ◀ **حجم الكيان** : تم حساب لوغاريتم لمجموع الأصول عند فترة المشاهدة لكل كيان؛

◀ **قطاع النشاط**<sup>17</sup>: صنفت مشاهدات العينة حسب هذا المتغير إلى كيانات تنشط في قطاع الصناعي (الإنتاج الصناعي. الطاقة. ) وأخرى في قطاع النشاط الخدمي مثل (البناء، الصحة، الاتصالات، التموينات ) حيث تعطى قيمة وهمية لـ كيانات تنشط في قطاع الصناعي بقيمة 1، الكيانات التي تنشط في قطاع الخدمات بقيمة 0.

◀ **فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي**: ترميز الفترات تطبيق بالفترة الأولى: (2009، 2010، 2011) وتعطى لها قيمة وهمية 1. الفترة الثانية: (2012، 2013، 2014) وتعطى لها قيمة وهمية 0.

- **حساب مؤشر سلوك إدارة الأرباح**: تم استخدام مؤشر المستحقات الاختيارية لتحقيق من ممارسات الكيانات الاقتصادية الجزائرية للسلوك إدارة الأرباح، حيث تتأسس فرضية أساسية مفادها أن المستحقات الكلية تنقسم إلى مستحقات غير اختيارية و مستحقات اختيارية.

- **مستحقات غير اختيارية**: تمثل ذلك الجزء الذي يصعب على المديرين التأثير فيه، حيث تنتج من خصائص الميزة لنوعية النشاط الكيان.

- **مستحقات اختيارية**: تمثل ذلك المجال الذي يتم استغلاله من اجل التلاعب والتأثير في محتوى و مصداقية المعلومات المالية والمحاسبية، كما تمثل مؤشر أساسي يظهر مدى ممارسة مديري الكيانات الاقتصادية للسلوك إدارة الأرباح.

- **مراحل حساب المستحقات الاختيارية**: تمت عملية حساب المستحقات الاختيارية كما يلي:

### 1. حساب المستحقات الكلية:

$$TA = [\Delta \text{Actif CT} - \Delta \text{Trésorerie}] - [\Delta \text{Passif CT} - \Delta \text{Portion CT dette LT}] - \text{Charges d'amortissement}$$

- $TA$  تمثل المستحقات الكلية
- $\Delta \text{Actif CT}$  حيث يمثل التغيير في الأصول المتداولة بين فترة  $t$  و فترة  $t-1$  الخاصة بالمنشأة  $i$
- $\Delta \text{Trésorerie}$  حيث يمثل التغيير في المتاحات بين فترة  $t$  و فترة  $t-1$  الخاصة بالمنشأة  $i$
- $\Delta \text{Passif CT}$  حيث يمثل التغيير في الخصوم المتداولة بين فترة  $t$  و فترة  $t-1$  الخاصة بالمنشأة  $i$
- $\Delta \text{Portion CT dette LT}$  حيث يمثل التغيير في الجزء الديون قصيرة الأجل ضمن الخصوم المتداولة بين فترة  $t$  و فترة  $t-1$  الخاصة بالمنشأة  $i$
- $\text{Charges d'amortissement}$  حيث يمثل مخصصات الإهلاك والمؤونات للفترة  $t$  الخاصة بالمنشأة  $i$

2. **تقدير معلمات النموذج**: في هذه المرحلة تم تقدير معلمات النموذج ( $B_0, \alpha_i, B_1, B_2$ ) وباستخدام نموذج (Jones (1991 المعدل (1995)) من خلال معادلة الانحدار التالية:

$$\frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}} = \alpha_i \frac{1}{A_{i,t-1}} + \beta_{1,i} \frac{\Delta CA_{i,t} - \Delta CC_{i,t}}{A_{i,t-1}} + \beta_{2,i} \frac{IMMO_{i,t}}{A_{i,t-1}} + \varepsilon_{i,t}$$

- $TA_{i,t}$  = المستحقات الكلية لفترة  $t$  الخاصة بالمنشأة  $i$
- $\Delta CA_{i,t}$  = التغيير في رقم الأعمال بين فترة  $t$  و فترة  $t-1$  الخاصة بالمنشأة  $i$
- $\Delta CC_{i,t}$  = التغيير في حسابات العملاء بين فترة  $t$  و فترة  $t-1$  الخاصة بالمنشأة  $i$
- $IMMO_{i,t}$  = قيمة التثبيبات في نهاية فترة  $t$  الخاصة بالمنشأة  $i$
- $A_{i,t-1}$  = مجموع الأصول في نهاية لفترة  $t-1$  الخاصة بالمنشأة  $i$
- $\varepsilon_{i,t}$  = مجال الخطأ عند الفترة  $t$  الخاصة بالمنشأة  $i$
- $i$  تمثل منشأة
- $t$  تمثل سنوات

3. **قياس المستحقات غير الاختيارية**: في هذه المرحلة تم استخدام معلمات النموذج المقدر في معادلة الانحدار في التنبؤ بمستوى المستحقات الغير اختيارية في المعادلة التالية:

$$AD_{i,p} = \frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}} - \left[ \alpha_i \left( \frac{1}{A_{i,t-1}} \right) + b_{1,i} \left( \frac{\Delta CA_{i,t} - \Delta CC_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right) + b_{2,i} \left( \frac{IMMO_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right) \right]$$

4. **قياس المستحقات الاختيارية**: من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{AND_{i,t}}{A_{i,t-1}} = \frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}} - \frac{AD_{i,t}}{A_{i,t-1}}$$

5. **تصنيف مشاهدات العينة**: تم حساب متوسط المستحقات الاختيارية، ثم تحديد مدى ممارسة الكيان الاقتصادي لسلوك إدارة الأرباح خلال تلك الفترة، إذا كانت نسبة المستحقات الاختيارية أكبر من النسبة المتوسطة.

### III. النتائج ومناقشتها :

#### 1- النتائج ومناقشاتها وفقا لمخرجات التحليل الإحصائي:

من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أن نسبة ممارسة الكيانات الاقتصادية الجزائرية لسلوك إدارة الأرباح بلغت (64%) وبتكرار مقداره (88) مشاهدة خلال فترة الدراسة، في حين بلغت نسبة عدم الممارسة الكيانات الاقتصادية الجزائرية لسلوك إدارة الأرباح (36%) وبتكرار مقداره (49) مشاهدة.

هذا يجيب على فرضية أن الكيانات الاقتصادية الجزائرية تمارس سلوك إدارة الأرباح في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي.

من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ أن عينة الدراسة تتوزع كما يلي :

- وفق الشكل القانوني بين شركات ذات مسؤولية محدودة (SARL) بنسبة (27%) وبتكرار مقداره (38) مشاهدة، في حين أن شركات ذات أسهم (SPA) بلغت نسبة (72%) وبتكرار مقداره (99) مشاهدة.
- وفق قطاع النشاط بين النشاط الخدمي بنسبة (59%) وبتكرار مقداره (81) مشاهدة، في حين بلغت نسبة نشاط الإنتاج الصناعي (41%) وبتكرار مقداره (56) مشاهدة.
- وفق فترات تطبيق (SCF) بين الفترة الأولى بنسبة (62%) وبتكرار مقداره (85) مشاهدة، في حين بلغت نسبة الفترة الثانية (38%) وبتكرار مقداره (52) مشاهدة.

**نموذج الانحدار الخطي المتعدد:** من أجل تقدير نموذج المتغيرات المستقلة لتحديد قيم المتغير التابع ممارسة سلوك إدارة الأرباح من خلال مؤشر (المستحقات الاختيارية) تكون المعادلة كالتالي:

$$AND_{i,t} = \alpha + \beta_0. \text{Activité } i,t + \beta_1. \text{application } i,t + \beta_2. \text{Forme } i,t + \beta_3. \text{taille } i,t + \beta_4. \text{c}_i,t$$

حيث :

- $AND_{i,t}$ : تمثل القيمة المطلقة لقيمة المستحقات الاختيارية منسوبة إلى مجموع الأصول عند بداية الفترة  $t$  لكيان  $i$
- $Activité_{i,t}$ : تمثل القيمة الوهمية 1 عند النشاط الخدمي و 0 عند النشاط الصناعي عند الفترة  $t$  لكيان  $i$
- $Application_{i,t}$ : تمثل القيمة الوهمية 1 عند الفترة الأولى (2010،2011) و 0 عند الفترة الثانية (2012،2013،2014) عند الفترة  $t$  لكيان  $i$
- $Forme_{i,t}$ : تمثل القيمة الوهمية 1 بالنسبة لشكل القانوني (SARL) و 0 بالنسبة لشكل القانوني (SPA) عند الفترة  $t$  لكيان  $i$
- $Taille_{i,t}$ : تمثل حجم الكيان وتقاس باللوغريتم لمجموع أصول عند الفترة  $t$  لكيان  $i$

#### من الجدول رقم 03 نلاحظ أن:

- قيمة معامل الارتباط بلغت (41%)، مما يدل على أن علاقة المتغيرات المستقلة (الشكل القانوني، حجم الكيان، قطاع النشاط، فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)) مع المتغير التابع سلوك إدارة الأرباح هي علاقة طردية، وأن قوة هذه العلاقة تساوي (0.405)؛
- قيمة معامل التحديد بلغت (17%)، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة (الشكل القانوني، حجم الكيان، قطاع النشاط، فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF))، تفسر ما مقداره 0.164 من التغيير الحاصل في المتغير التابع سلوك إدارة الأرباح في يبق (83%) من التغييرات تفسرها متغيرات أخرى؛
- قيمة F-statistic تساوي (6.469) وهي معنوية عند مستوى أقل من (0.05)، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة (الشكل القانوني، حجم الكيان، قطاع النشاط، فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)) قادرة على التنبؤ بالمتغير التابع سلوك إدارة الأرباح.

#### من خلال الجدول رقم 03 نلاحظ أن:

- معامل المتغير المستقل قطاع النشاط سالب (-0.60) و غير معنوي (0.887) بالنسبة للمتغير التابع ممارسة سلوك إدارة الأرباح؛
- معامل المتغير المستقل فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) سالب (-1.47) و معنوي (0.000) بالنسبة للمتغير التابع ممارسة سلوك إدارة الأرباح؛
- معامل المتغير المستقل الشكل القانوني موجب (0.498) و غير معنوي (0.298) بالنسبة للمتغير التابع ممارسة سلوك إدارة الأرباح؛
- معامل المتغير المستقل حجم الكيان (مجموع الأصول) سالب (-0.144) و غير معنوي (0.42) بالنسبة للمتغير التابع ممارسة سلوك إدارة الأرباح.

يبين الجدول رقم 04 مصفوفة الارتباط بين جميع المتغيرات وكذا معنوية الارتباط، حيث نلاحظ انه لا يوجد ارتباط تام بين كل متغير مستقل ومتغيرات المستقلة الأخرى، كما أن :

- معامل المتغير المستقل قطاع النشاط سالب (0.039-) و غير معنوي (0.326). بالنسبة للمتغير المستقل فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)؛
- معامل المتغير المستقل قطاع النشاط موجب (0.25) و معنوي (0.00). بالنسبة للمتغير المستقل الشكل القانوني ؛
- معامل المتغير المستقل قطاع النشاط موجب (0.342) و معنوي (0.00). بالنسبة للمتغير المستقل حجم الكيان ؛
- معامل المتغير المستقل فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) سالب (-0.234) و معنوي (0.003). بالنسبة للمتغير المستقل الشكل القانوني؛
- معامل المتغير المستقل فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) موجب (0.195) و معنوي (0.011). بالنسبة للمتغير المستقل حجم الكيان؛
- معامل المتغير المستقل الشكل القانوني سالب (-0.407) و معنوي (0.00). بالنسبة للمتغير المستقل حجم الكيان.

من خلال جدول رقم 03 نحصل على معادلة خط الانحدار المقدرة والخطأ في التقدير لكل معامل حيث:

$$AND = 3.169 - 0.060. Activité - 1.47. application + 0.498. Forme - 0.144. taille$$

- الشكل البياني رقم 01: يمثل مدرج تكراري يستخدم لتحقيق من توزيع المعطيات حسب التوزيع الطبيعي، و نلاحظ من الشكل أن المعطيات المتعلقة بالنموذج الانحدار المقترح تتبع التوزيع الطبيعي؛
- يمثل الشكل البياني رقم 02 : شكل انتشار النقاط حول الخط البياني، و نلاحظ أن النقاط تنتشر حول الخط البياني دون أن تبعد عنه، مما يدل على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وان المعطيات (البواقي) تتوزع حسب التوزيع الطبيعي؛
- يمثل الشكل البياني رقم 03 : شكل الانتشار البواقي مع القيم المتوقعة، حيث يتضح عدم وجود نمط معين لانتشار النقاط في الشكل، أي أن نموذج الانحدار المقترح يتوفر على شرط الخطية.

## 2- النتائج ومناقشها وفقا لخصائص الكيانات الاقتصادية :

أ. الشكل القانوني : إن الهدف من استخدام هذا المتغير هو تفسير العلاقة بين زيادة عدد المساهمين ومدى انعكاس ذلك على تشتت الرقابة للحد من سلوك الانتهازي لأعضاء مجالس الإدارة خاصة فيما يتعلق بممارسة سلوك إدارة الأرباح في الكيانات الاقتصادية الجزائرية، حيث أن استخدام مؤشر الشكل القانوني يميز بين شركات ذات مسؤولية محدودة (SARL) و شركات ذات أسهم (SPA)، ومفاد هذا هو أن أحكام القانون التجاري الجزائري تعتبر الشركات من نوع ذات مسؤولية محدودة SARL عبارة على شركات تجارية بسبب الشكل، و لا يمكن أن يتجاوز عدد الشركاء 20 عشرون شريك (المادة 590 قانون تجاري الجزائري)، بينما الشركات من نوع شركات المساهمة SPA هي شركة التي ينقسم رأسمالها إلى حصص وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا بقدر حصتهم. (المادة 592 قانون تجاري الجزائري) حيث يتبين من التعريف السابق أن عدد الشركاء غير محدد (غير منتهي).

يمكن تميز خصائص الشكل القانوني في البيئة الجزائرية بما يلي :

- بالنسبة للكيانات العمومية : تمثل الكيانات المملوكة بصفة كلية أو جزئية تشكل الأغلبية (51/49) 18 لدولة و تقسم إلى شركات مساهمة بالنسبة إلى الكيانات ذات طابع وطني (تمارس نشاطها ضمن نطاق يشمل جميع أقطار الوطن) ، و شركات ذات مسؤولية محدودة بالنسبة إلى كيانات ذات طابع محلي (لا يتعدى نطاق نشاطها حدود الولاية الواحدة)؛

- بالنسبة للكيانات الخاصة : تمثل الكيانات المملوكة بصفة كلية أو جزئية من طرف كيانات خاصة أو أفراد، حيث تبين من خلال عينة الدراسة العشوائية أن معظم الكيانات الخاصة تمثل شركات ذات مسؤولية محدودة SARL، حيث تكون العلاقة بين المساهمين تمثل علاقة قرابة من الدرجات الأولى، مما يدل على أن معظم الكيانات الخاصة تتميز بخصائص الكيانات العائلية.

مما سبق نخلص إلى أن استخدام مؤشر الشكل القانوني لتوضيح انعكاس مستوى التشتت أو التركيز المساهمين على الحد من ممارسة سلوك إدارة الأرباح غير موفق، كما أن هذه التجربة لا تثبت أو تنفي فرضية مفادها أن عدد المساهمين له علاقة ارتباط معنوية بممارسة سلوك إدارة الأرباح في بيئة الكيانات الاقتصادية الجزائرية.

بينت الدراسة الإحصائية أن العلاقة بين المتغير المستقل (الشكل القانوني) والمتغير التابع ممارسة سلوك إدارة الأرباح غير معنوية (Sig = 0.298)، مما يدل على عدم إمكانية التنبؤ بقيم سلوك إدارة الأرباح باستخدام قيم المتغير المستقل (الشكل القانوني).

ب. حجم الكيان: عند تحليل تركيبية الكيانات الاقتصادية في الجزائر فيمكن تميز بين ما يلي :

- كيانات عمومية : تمثل الأغلبية الكيانات كبيرة الحجم حسب عينة الدراسة، وذلك من حيث مجموع الأصول وقيم الاستثمارات، كما أن الملكية والتسيير يشرف عليه مجلس مساهمات الدولة. حيث تخضع عملية تقسيم وتجزئة الكيانات العمومية الاقتصادية إلى معيار تجانس النشاط أو المناطق الجغرافية أو الهدف المسطر لمشروع مجلس

مساهمات الدولة، حيث أن ممارسة رقابة فعالة على الكيانات الاقتصادية العمومية يمثل الهدف الأساسي لعمليات التجزئة والتعديل في رأس المال. أي أن عمليات التعديل التي تشمل تركيبات الكيانات لا تخضع إلى آليات السوق، ودليل ذلك أن هذه العمليات لا ينتج عنها قيم فرق الاقتناء (goodwill).

#### - كيانات خاصة (محلية و أجنبية):

عند الكيانات الخاصة المحلية هي في اغلبها عبارة عن كيانات صغيرة ومتوسطة، حيث تمثل شركات عائلية لا تهتم إلى مجال تكلفة السياسة بل الدافع إلى ممارسة سلوك إدارة الأرباح هو تقليل الوعاء الضريبي (تخفيض التكاليف الضريبية).

عند الكيانات الأجنبية تتميز بخصائص خاصة، حيث تكون مرتبطة بمشروع متوسط الأجل وتدخل ضمن إطار اتفاقيات دولية في مجال التعاون الاقتصادي بين الدول.

تبين الدراسة الإحصائية أن العلاقة بين المتغير المستقل حجم الكيان من خلال مؤشر (مجموع الأصول الصافية) والمتغير التابع ممارسة سلوك إدارة الأرباح غير معنوية ( $Sig = 0.42$ ) مما يدل على أنه لا يمكن التنبؤ بقيم سلوك إدارة الأرباح باستخدام متغير مستقل (حجم الكيان)، مما يدل على عدم إمكانية تفسير ممارسة سلوك إدارة الأرباح باستخدام معايير الحجم (مجموع الأصول الصافية في الميزانية الكيان)، كما أن تكلفة سياسة لا تدخل ضمن انشغالات المديرين في الكيانات الاقتصادية في البيئة الجزائرية.

**ج. قطاع النشاط :** تم تقسيم الكيانات المشكلة للعيينة حسب نوع النشاط وفق التقسيم الإداري لمركز السجل التجاري: (نشاط خدمي، نشاط صناعي، نشاط تجارة بالجملة، نشاط تجارة بالتجزئة)، حيث أن غياب نشاطات التجارة بالجملة والتجزئة عن العينة العشوائية للدراسة جعل عملية التقسيم عناصر العينة بين النشاط الخدمي و الصناعي.

إن الهدف الأساسي من دراسة علاقة الارتباط بين نوعية قطاع النشاط و ممارسة سلوك إدارة الأرباح هو توضيح انعكاس تباين شدة المنافسة حسب كل قطاع نشاط على ممارسة سلوك إدارة الأرباح.

بينت الدراسة الإحصائية أن العلاقة بين المتغير المستقل (قطاع النشاط) والمتغير التابع ممارسة سلوك إدارة الأرباح غير معنوية ( $Sig = 0.887$ )، مما يدل على عدم إمكانية التنبؤ بقيم سلوك إدارة الأرباح باستخدام قيم المتغير المستقل (قطاع النشاط).

من خلال مما سبق نستنتج إلى أن نوعية قطاع النشاط لا تمثل دافعا للمديرين من اجل ممارسة سلوك إدارة الأرباح، حيث أن شدة المنافسة كانت متجانسة بشكل كبير بالنسبة لكل النشاطات سوى كان خدمي أو إنتاج صناعي، وتفسير ذلك أن الاقتصاد الجزائري يتميز بعجز الموارد الاقتصادية المتمثلة في عوامل الإنتاج عن تغطية مختلف الاحتياجات الاقتصادية للمجتمع ككل، حيث في مجال قطاع الصناعي تمثل مساهمة الإنتاج المحلي في تغطية الاحتياجات الكلية جزء المحدود مقارنة بحجم الاستيراد، كما أن عملية الإنتاج تتميز بخصائص الاحتكار مثلا: الكيانات العمومية تلجئ إلى التعامل فيما بينها في مجال المعاملات التجارية، كما أن المشاريع الكبرى يتم توزيعها حسب حصة كل كيان عمومي. أما بخصوص الكيانات الخاصة فان معظمها يعجز عن السيطرة عن حصص مهمة في الأسواق المحلية ويعود ذلك إلى نقص الإمكانيات و ضعف القدرات الإنتاجية لتلك الكيانات.

#### د. فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF): تم تقسيم فترات تطبيق النظام إلى فترتين :

- **الفترة الأولى (2009، 2010، 2011):** هذه الفترة تميزت بالغموض و القصور في تطبيق قواعد وأحكام النظام المحاسبي المالي (SCF)، كما تم استخدام بشكل مهم عملية التحويل المباشر لحسابات من المخطط الوطني المحاسبي (PCN) إلى مدونة الحسابات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي (SCF)، وذلك بعد إنجاز ميزان المراجعة بعد الجرد، إذن يمكن القول أن هذه الفترة تعتبر مكملة إلى حد كبير لفترة تطبيق المخطط الوطني المحاسبي (PCN).

- **الفترة الثانية (2012، 2013، 2014):** هذه الفترة تميزت بتنامي مستوى الوضوح حول قواعد النظام المحاسبي المالي لدى المهنيين والأكاديميين، وكذا زيادة حجم المعلومات المساعدة على فك الغموض وتجاوز الإشكاليات المحاسبية التي ميزة المرحلة الانتقالية (الملتقيات العلمية، دورات التكوين، المراجع...). وكذا ضبط مجموعة من المعالجات المحاسبية الخاصة بالعناصر التي لا ينص عليها النظام المحاسبي المالي (SCF).

بينت الدراسة الإحصائية أن معامل المتغير المستقل لفترة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) سالب (-1.47) أي أن العلاقة عكسية بين فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) و ممارسات سلوك إدارة الأرباح، أي كلما تجوزت فترات التطبيق الفترة الانتقالية كلما زادت مستويات ممارسات سلوك إدارة الأرباح في الكيانات الاقتصادية الجزائرية، كما أن العلاقة معنوية (0.000) أي يمكن التنبؤ بقيم المتغير المستقل ممارسات سلوك إدارة الأرباح من خلال استخدام متغير التابع فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

**IV. الخلاصة :**

- من خلال الدراسة التطبيقية لسلوك إدارة الأرباح للكيانات الاقتصادية الجزائرية في سياق النظام المحاسبي المالي يمكن استخلاص النتائج التالية :
- ✓ يوجد تباين في المقاربات التجريبية للنظرية الايجابية في المحاسبة حول ارتباط خصائص الاقتصادية للكيان بممارسة سلوك إدارة الأرباح من خلال الحجم الكيان، والهيكل المالي للكيان، قطاع النشاط...؛
  - ✓ في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) فإن الكيانات الاقتصادية الجزائرية تمارس سلوك إدارة الأرباح، مما يدل على وجود مجال لسلوك إدارة الأرباح، ويتمثل ذلك في تعدد الخيارات المحاسبية لبعض عملية التقييم والإدراج، وكذا الترخيصات لبعض العمليات في تطبيق الأحكام النظام المحاسبي المالي (SCF)؛
  - ✓ خلصت الدراسة إلى تأكيد وجود ارتباط معنوي (0.000) بين فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) و ممارسات سلوك إدارة الأرباح أي يمكن استخدام متغير فترة التطبيق في التنبؤ بقيم ممارسة سلوك إدارة الأرباح، كما أن معامل التفسير سالب (-1.47) مما يدل على العلاقة عكسية بين فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) و ممارسات سلوك إدارة الأرباح، حيث تميزت الفترة الانتقالية بمستوى اقل لممارسة سلوك إدارة الأرباح من طرف الكيانات الاقتصادية الجزائرية؛
  - ✓ لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين ممارسة سلوك إدارة الأرباح والخصائص الاقتصادية المميزة للكيان مثل: نوعية قطاع النشاط (0.887)، حجم الكيان (0.42)، الشكل القانوني (0.298) في الكيانات الاقتصادية الجزائرية.

**التوصيات:** من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تفعيل آليات الحوكمة في الكيانات الاقتصادية بما يسمح بالحد من ممارسات سلوك إدارة الأرباح المحاسبية؛
- إصدار تشريعات وقوانين تتعلق بحماية أصحاب المصلحة من عمليات التلاعب بالنتيجة المعلنة؛
- الإسراع في انجاز مشروع معايير المراجعة الجزائرية الذي يساهم في تطوير وظيفة المراجعة القانونية من خلال تحسين القدرات و الكفاءات المراجعين القانونيين؛
- تحسين المناهج العلمية في مجال المحاسبة والمالية بما يساعد في كشف مختلف أشكال سلوك إدارة الأرباح.

**- ملحق الجداول والأشكال البيانية :**

**الجدول رقم (01):** يوضح عدد ونسبة ممارسة الكيانات الاقتصادية الجزائرية (عينة الدراسة) لسلوك إدارة الأرباح

البيان / النتائج	النسبة %	التكرارات (مشاهدة)
ممارسة سلوك إدارة الأرباح	64	88
لم تمارس سلوك إدارة الأرباح	36	49
<b>المجموع</b>	<b>100</b>	<b>137</b>

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات التحليل الإحصائي

**الجدول رقم (02):** يوضح عدد ونسبة توزيع الكيانات الاقتصادية الجزائرية حسب الشكل القانوني وقطاع النشاط فترات تطبيق (SCF)

القيمة الوهمية 0	القيمة الوهمية 1		الشكل القانوني (SARL/SPA)
	النسبة %	التكرارات مشاهدة	
99	72	38	27
56	41	81	59
52	38	85	62

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات التحليل الإحصائي

**الجدول رقم (03):** يوضح النتائج الإحصائية لارتباط خصائص الاقتصادية للكيان بالمتغير المستقل سلوك إدارة الأرباح باستخدام الانحدار الخطي المتعدد باستخدام برنامج تحليل 22 spss

Independent Variables	Dependent Variable			
	Unstandardized Coefficients		T	Sig
	B	Std. Error		
(Constante)	3.169	1.604	1.976	0.05
قطاع النشاط	0.060-	0.418	0.142-	0.887
فترات تطبيق (SCF)	1.470-	0.361	4.074-	0.000
الشكل القانوني	0.498	0.476	1.046	0.298
الحجم	0.144-	0.178	0.809-	0.420
R	0.405			
R2	0.164			
F-statistic	6.469			
Sig	0.000			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات التحليل الإحصائي

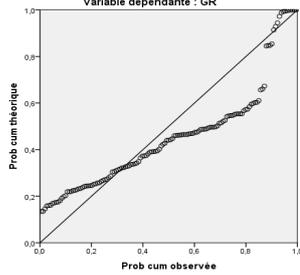
الجدول رقم (04): يوضح النتائج الاحصائية لارتباط بين خصائص الاقتصادية للكيان باستخدام الانحدار الخطي المتعدد باستخدام برنامج تحليل 22 spss

		معدل الارتباط				
		سلوك إدارة الأرباح	قطاع النشاط	فترات تطبيق (SCF)	الشكل القانوني	الحجم
Sig	سلوك إدارة الأرباح	1	0.003-	0.375-	0.212	0.194-
	قطاع النشاط	0.487	1	0.39-	0.25	0.342
	فترات تطبيق (SCF)	0.000	0.326	1	0.234-	0.195
	الشكل القانوني	0.007	0.002	0.003	1	0.407-
	الحجم	0.12	0.000	0.011	0.000	1

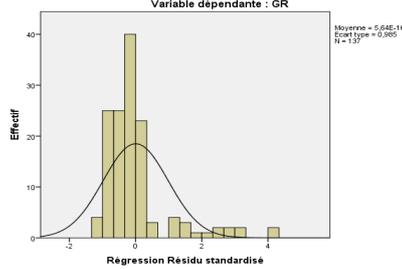
المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات التحليل الإحصائي

الشكل رقم 01 انتشار البواقي الشكل رقم 02 مدرج تكراري التوزيع الطبيعي الشكل رقم 03 انتشار النقاط حول الخط البياني

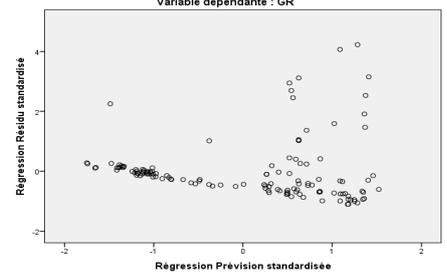
Diagramme gaussien P-P de régression de Résidu standardisé



Histogramme



Nuage de points



### الإحالات والمراجع :

1. Sarra Elleuch Hamza. Les spécificités de la gestion des résultats des entreprises tunisiennes a travers une analyse qualitative. Comptabilité - Contrôle - Audit entre changement et stabilité, May 2008, France. PP.CD Rom. <halshs-00524887>
2. Saada Toufik, « Les déterminants des choix comptables. Étude des pratiques françaises et comparaison franco-américaine », Comptabilité - Contrôle - Audit, 1995/2 Tome 1, P. 52-74. DOI : 10.3917/cca.012.0052
3. الرفاعي إبراهيم مبارك، جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على البيئة السعودية، الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية بعنوان: " مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين"، كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية، خلال الفترة: 4 - 5 جمادى الآخرة 1431 هـ الموافق 18 - 19 مايو 2010م.
4. Stolowy Hervé et Breton Gaétan, « La gestion des données comptables : une revue de la littérature », Comptabilité - Contrôle - Audit, 2003/1 Tome 9, p126.
5. Idem, P127.
6. حلال عدنان نيربي، رزان شهيد، «إدارة الأرباح في ظل المعايير المحاسبية الدولية مقارنة بالمعايير المحاسبية الوطنية»، ملتقى دولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2014، ص.135.
7. Stolowy Hervé, Op;Cit, P.128.
8. حلال عدنان نيربي مرجع سابق ص 135.
9. مرسوم تنفيذي رقم 156-08 مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق 26 مايو سنة 2008، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11-07 المؤرخ في 15 ذو القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي
10. Demaria Samira et Dufour Dominique, « Les choix d'options comptables lors de la transition aux normes IAS/IFRS : quel rôle pour la prudence ? », Comptabilité - Contrôle - Audit, 2007/3 Tome 13, P. 201.
11. Idem, P.201
12. Idem, P.202
13. Idem, P.202
14. Idem, P.202
15. Idem, P.203
16. Idem, P.203

17. تصنيف المركز الوطني للسجل التجاري.

18. المادة 58 من قانون المالية التكميلي 2009 "..... لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي. ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء".....